

اقيمت على اراضي عربية مصادرة في اواخر سنة (١٩٦١) ، حيث صادرت الحكومة الاسرائيلية انذاك ما مساحته ٥١٠٠ دونم من اراضي قرى دير الاسد والبعنة ، ونسف الواقعة في مركز الجليل على الطريق الرئيسية عكا - صفد .

ثالثا ، في جوار قرية المكر شرقي عكا حيث صادرت الحكومة الاسرائيلية ٢٠٦٩ دونم ، ٨٤٤ خنبا تابعة لمديرية عقارات اسرايل و (٧٦) اراضي خاصة ، و ٤٦٤ دونم خاضعة للتسوية ، وستخصص هذه المنطقة المصادرة ، كما ذكرت المصادر الاسرائيلية ، لبناء مساكن للعرب القاطنين في مدينة عكا ، حيث سيتم نقلهم من المدينة القديمة بحجة انهم يعيشون في ظروف سكنية واجتماعية صعبة ، والمعلوم ان السكان العرب في عكا يعارضون هذا الاجراء الذي يرمي الى ترحيلهم عن مدينتهم ، وتسليمهم مساكن مبنية على اراضي عربية مصادرة .

رابعا ، منطقة صفد وتبلغ مساحة الاراضي المصادرة بها ٥٨١٩ دونم منها ٧٤٤ دونم تابعة لمديرية عقارات اسرايل و ٧١٧٥ دونم ملكية خاصة و ٩٠٠ دونم خاضعة للتسوية ، وسيقام على هذه المساحة ١٥ الف وحدة سكنية جديدة ومركز مديني الامر الذي يؤدي الى زيادة عدد سكان صفد من ١٣٥ الف نسمة الى نحو ٦٠ الف نسمة في المستقبل (مناخم راهط - معاريف ، ٣ / ٣ / ٧٦) .

واعلن وزير الاسكان عوفر ان التوصية بمصادرة هذه الاراضي قدمت بصورة اجماعية الى وزير المالية من قبل لجنة تضم ممثلين عن الوزارات المختلفة ويترأسها مدير عام مديرية عقارات اسرايل مئير زورباغ ، والجدير بالذكر انه بعد اشهر معدودة من تولي عوفر منصب وزير الاسكان ، نشرت الخطة الخمسية الاقليمية للسكن ، وبموجب مخطط السكن في منطقة الشمال ، واقامة مناطق صناعية ومشاريع امنية مختلفة هناك ، طلب من مديرية عقارات اسرايل تحديد مواقع مساحات من الارض لتنفيذ هذا المخطط ، وبيبر زورباغ امر المصادرة على غرار وزير الاسكان ، بقوله « انها اراضي صخرية لا تصلح للزراعة » ، وذكر المسؤول عن المنطقة الشمالية في المديرية يسرايل كينغ « ان جميع مشاريع

الاراضي ، والقاضي بمصادرة نحو عشرين الف دونم في الجليل » (هارتس ، ٣ / ٧٦) .

وتقسم الاراضي المصادرة على النحو التالي : ٨٠٠٠ دونم تابعة لمديرية عقارات اسرايل وهي من اراضي اللاجئين الفلسطينيين التي استولت عليها اسرايل بعد قيامها واعتبرتها من املاكها) ، ١٣٠٠ دونم ما زالت خاضعة للتسوية ، اي ان ملكيتها غير محددة حتى الان ، ١٥٠٠٠ دونم ملكية خاصة دنها ٦٥٠٠ دونم اراضي عربية و ٤٠٠٠ دونم من الاراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل ونقلت الى ملكية اليهود .

واعلن وزير الاسكان الاسرائيلي ابراهام عوفر بعد انتهاء جلسة الحكومة ، ان خطة المصادرة الاصلية كانت اوسع جدا ، اما الخطة الحالية فتبعت الحد الأدنى الضروري ، وازاد مبررا قرار المصادرة ان « جميع هذه الاراضي هي صخرية لا تقوم عليها اية ابنية » وعلى حد زعمه لا يعتاش احد من ورائها « وستدفع الحكومة تعويضات مناسبة مقابلها او اعطاء اراضي بديلة لاصحابها ، رغم الاختياطي القليل من الاراضي في الجليل » (هارتس ، ٣ / ٧٦) .

تقع الاراضي المصادرة في اربع مناطق مختلفة في اثناء الجليل ، اولها في منطقتي الناصرة حيث صادرت الحكومة مساحة ٤٧٣٠ دونم ، منها ١٠٤٠ دونم تابعة لمديرية عقارات اسرايل و ٣٦٩٠ دونم ملكية خاصة ، وتقع المنطقة المصادرة شمال شرق الناصرة العليا (المدينة اليهودية) ، وستستخدم في تطوير هذه المدينة في المستقبل ، بحيث يزيين سكانها من ٣٠ الف الى ٤٠ الف ،

ثانيا ، في منطقة كرميئيل ، وتبلغ مساحة الاراضي المصادرة ٧٤٨٥ دونم ، منها ٥٤٦ دونم تابعة لمديرية عقارات اسرايل ، و ٢٠٦٤ دونم ملكية خاصة ، وستستخدم هذه الاراضي في تطوير كرميئيل ، حسب الخطة التي انشئت بها اصلا ، وستمكن هذه المصادرة من زيادة سكان كرميئيل من ٨ الف الى ١٠ الف نسمة في المستقبل واقامة ٢٩ الف وحدة سكنية جديدة بها ، والجدير بالذكر ان كرميئيل هذه